Distr.: General
18 September 2012

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٢
البند ١٣ (ح) من جدول الأعمال

قرار اتخذه المجلس الاقتصادي والاجتماعي

[بناء على مقترح نظر فيه في جلسة عامة (*E/2012/L.30*)]

٢٠١٢/٣٣ - لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يشير إلى قراريه ٢٠٠٤/٦٩ المؤرخ ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ و ٢٠١١/٢٣ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١١،

وإذ ينوه بالنداء الوارد في توافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية لتعزيز التعاون الدولي في مجال الضرائب عن طريق تعزيز الحوار بين السلطات الضريبية الوطنية وزيادة تنسيق عمل الهيئات المعنية المتعددة الأطراف والمنظمات الإقليمية المعنية، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية[(١)]،

وإذ يشير إلى الطلب إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية[(٢)] وفي الوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية[(٣)] النظر في تعزيز الترتيبات المؤسسية للنهوض بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية، بما في ذلك لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية،

وإذ يقر بأنه على الرغم من أن كل بلد مسؤول عن النظام الضريبي الخاص به، من المهم تقديم الدعم للجهود المبذولة في هذه المجالات عن طريق تعزيز المساعدة التقنية والنهوض بالتعاون الدولي والمشاركة الدولية في معالجة المسائل الضريبية الدولية، في مجالات منها الازدواج الضريبي،

---

(١) انظر: تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق، الفقرة ٦٤.

(٢) انظر قرار الجمعية العامة ٢٣٩/٦٣، المرفق، الفقرة ١٦.

(٣) انظر قرار الجمعية العامة ٣٠٣/٦٣، المرفق، الفقرة ٥٦ (ج).

الرجاء إعادة الاستعمال

وإذ يقر أيضا بضرورة إجراء حوار شامل موسع قائم على المشاركة بشأن التعاون الدولي في المسائل الضريبية،

وإذ يلاحظ الأنشطة الجاري الاضطلاع بها في إطار الهيئات المعنية المتعددة الأطراف والمنظمات دون الإقليمية والإقليمية المعنية، وإذ يقر بضرورة تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة وغيرها من الهيئات الدولية المعنية بالتعاون في المسائل الضريبية،

وإذ يرحب بالمناقشة التي جرت في المجلس في ١٥ آذار/مارس ٢٠١٢ بشأن التعاون الدولي في المسائل الضريبية[٤]،

وإذ يحيط علما بتقرير اللجنة عن دورتها السابعة[٥]،

١ - **يرحب** بالعمل الذي تقوم به لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية لتنفيذ الولاية الموكولة إليها بموجب قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٤/٦٩، ويشجع اللجنة على مواصلة جهودها في هذا الصدد؛

٢ - **يحيط علما** بتنقيح اللجنة في عام ٢٠١١ لاتفاقية الأمم المتحدة النموذجية للازدواج الضريبي بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، ويلاحظ نشرها باللغة الإنكليزية، ويطلب ما يلي:

(أ) أن تظل الاتفاقية متاحة مجانا في شكل قابل للتحميل من موقع مكتب تمويل التنمية التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة على الإنترنت؛

(ب) أن تترجم الاتفاقية إلى اللغات الرسمية الأخرى للأمم المتحدة، وأن تنشر بتلك اللغات في أقرب وقت ممكن بعد نشر الاتفاقية باللغة الإنكليزية؛

٣ - **يحيط علما مع التقدير** بتقرير الأمين العام عن دور اللجنة وعملها[٦]، ويسلم بضرورة تعزيز الحوار بين السلطات الضريبية الوطنية بشأن المسائل المتصلة بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية؛

٤ - **يسلم** بضرورة استمرار المشاورات لبحث الخيارات المتعلقة بتعزيز الترتيبات المؤسسية للنهوض بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية، بما في ذلك المشاورات فيما يتعلق بمسألة تحويل اللجنة إلى هيئة فرعية حكومية دولية تابعة للمجلس؛

---

(٤) انظر E/2012/SR.8 و 9.

(٥) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠١١، الملحق رقم ٢٥ (E/2011/45).

(٦) E/2012/8.

٥ - **يشدد** على أهمية أن تعزز اللجنة تعاونها مع المنظمات الدولية الأخرى العاملة في ميدان التعاون الدولي في المسائل الضريبية، بما فيها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛

٦ - **يقرر** عقد اجتماع مدته يوم واحد في النصف الأول من عام ٢٠١٣ للنظر في التعاون الدولي في المسائل الضريبية، بما في ذلك الترتيبات المؤسسية للنهوض بهذا التعاون؛

٧ - **يشجع** رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي على توجيه الدعوة إلى ممثلي السلطات الضريبية الوطنية لحضور الاجتماع؛

٨ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى المجلس عن أي تقدم يحرز لاحقا في تعزيز عمل اللجنة وتعاونها مع الهيئات المتعددة الأطراف المعنية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية المعنية؛

٩ - **ينوه** بالعمل الذي يقوم به مكتب تمويل التنمية، في نطاق ولايته، لوضع برنامج لتنمية القدرات في مجال التعاون الضريبي الدولي بهدف تعزيز قدرة وزارات المالية والسلطات الضريبية الوطنية في البلدان النامية على وضع نظم ضريبية أكثر فعالية وكفاءة لدعم تحقيق المستويات المنشودة من الاستثمار العام والخاص ومكافحة التهرب من دفع الضرائب، ويطلب إلى المكتب أن يواصل عمله في هذا المجال في شراكة مع الجهات المعنية الأخرى؛

١٠ - **يؤكد** ضرورة تزويد الهيئات الفرعية للجنة بما يكفي من الموارد لتمكينها من الاضطلاع بولايتها؛

١١ - **يكرر**، في هذا الصدد، مناشدته الدول الأعضاء والمنظمات المعنية والجهات المانحة المحتملة الأخرى النظر في إمكانية المساهمة بسخاء في الصندوق الاستئماني للتعاون الدولي في المسائل الضريبية الذي أنشأه الأمين العام من أجل تكملة موارد الميزانية العادية، ويدعو الأمين العام إلى تكثيف الجهود تحقيقا لهذه الغاية.

الجلسة العامة ٤٩
٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٢